

صندوق تنمية الموارد البشرية يتبنى دفعة ثانية من المتدربين

مراد علي: القطاع المالي يمثل 25% من إجمالي الناتج المحلي

النماة - أمل العرادي،



جانب من المؤتمر الصحفي

أعلن رئيس مجلس أمناء صندوق تنمية الموارد البشرية مراد علي مراد تبني الدفعة الثانية من المتدربين في القطاع المالي والمصرفي خلال المؤتمر الصحفي المنعقد يوم أمس في فندق الخليج.

وكشف مراد كذلك عن الخطط الاستراتيجية التي يمتهداها الصندوق التي هي عبارة عن برامج تتضمن العديد من أهداف الصندوق سواء على المدى القصير خلال عام 2006 إلى نهاية 2008، ومن ضمن الخطط تكوين حلقة تواصل مستمرة بين الصندوق والقطاعات المصرفية والمالية متمسكاً بجميع المؤسسات المالية والمصرفية المرخصة من قبل مؤسسة نقد البحرين متابعياً التغييرات في فجوة المؤهلات والمهارات المطلوبة في سوق العمل في هذا القطاع وتحديث الاحتياج في هذه المواضيع وسبل تطويرها لتلائم التطور السريع في قطاع المال في مملكة البحرين.

وأضاف مراد: "حالياً يعمل الصندوق على استقطاب برامج تخصصية في مجالات عدة لسد الفجوة في المؤهلات وذلك بالتعاون مع مؤسسات تعليمية وتدريبية رائدة في مملكة البحرين والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وسنغافورة".

وقال: "يوصل الصندوق قبول الطلاب من العاملين في القطاع المالي والمصرفي للدراسة والتدريب من خلال تمويل الصندوق لهذه الدراسات حيث وصل عدد المقبولين في الدفعة الأولى والثانية إلى 10 متقدمين وكانت الدراسة داخل وخارج المملكة على حسب احتياجات القطاعات المصرفية".

ورداً على سؤال ماذا الأهتمام بالقطاع المصرفي دون غيره من القطاعات قال: "إننا نركز على هذا القطاع لأنه يمثل ما يقارب 25% من إجمالي الناتج المحلي، ويعمل في هذا القطاع ما يقارب 8500 موظف ونسبة البحرية فيه تصل إلى 75%؛ لذا وجدنا من الأهمية أن نصقل المهارات والتركيز على

تدريب العمالة الوطنية في هذا المجال ومن ثم خلق فرص العمل".

وعن التكلفة التي وصلت إليها عملية التدريب قال: "لدى الصندوق أموال بهدف استثمارها في تطوير وتدريب أفراد القطاعات المالية والمصرفية بما يقارب 700 ألف دينار، 30 ألف منها يصرف على تمويل التدريب والمهارات المتخصصة والمعتمدة في الدراسات المالية والتأمينية والتي تصب في خدمة الموظف البحريني بشكل عام والقطاع المالي والمصرفي بشكل خاص".

وأجاب مراد على ما إذا كانت هناك نية لاستبدال الأجانب بالعمالة البحرينية في هذا القطاع: "إن نسبة الأجانب في القطاع المصرفي تصل إلى 75% وتصل نسبة البحرينيين في البنوك التجارية إلى 90% تمثل نسبة 40% العنصر النسائي في هذا القطاع".

إلى ذلك قالت نائبة رئيس الصندوق الدكتوراة لولوة المطلق: "أشارت دراسة أجراها الصندوق مع أحد الشركات المتخصصة إلى أن القطاع المصرفي يفتقر إلى

مهارات ليست متوفرة في العمالة البحرينية، وأتى على رأس القائمة في القطاع المصرفي إدارة المخاطر، إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية، الخدمات المصرفية الاستثمارية والتحليل، والرقابة المالية".

وتابعت المطلق: "وكان في قطاع التأمين أخصائيو ضمان الاكتتاب (ماعدات تأمين السيارات)".

وقالت: "لذا فأفنا اخترنا أن نمنح بعثات لدراسة إدارة المخاطر في القطاع المصرفي وهو تخصص جديد وذو أهمية بالغة، فقد اختيرت حالة مفيز من بنك البحرين الإسلامي، وأحمد سلامة محمد من بنك الشامل ومحمد الحواج من بنك الشامل والليدين ابتعثنا للحصول على التخصصات في إدارة المخاطر المالية والمقدمة من قبل معهد البحرين للدراسات المصرفية".

وجدير بالذكر أنه قد تم ابتعاث أول متقدم للتمويل من قبل الصندوق وهو جلال جواد من بنك طيب حصل على الشهادة وتخرج في شهر أكتوبر 2005.